

مسؤولية الإدارة عن مخاطر النشاط الاستشفائي على الوسط العائلي

أ/بن عبد الله عادل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

-جامعة بسكرة-

Résumé :

Cet article traite un sujet très important, concernant les risques de l'activité hospitalière sur la famille comme source de la responsabilité administrative hospitalière. Le fait qu'un professionnel de la santé qui participe au fonctionnement du service public hospitalier, notamment des services des malades contagieux, est exposé en permanence aux dangers de la contagion, comporte pour l'enfant à naître des risques particuliers de malformations. D'autre part le conjoint qui, contaminé dans l'exercice de ses fonctions, transmet à son partenaire le virus.

Dans ses hypothèses, dans quelles conditions la responsabilité des service hospitaliers se trouve engagée, en l'absence de faute à l'intérêt des victimes?.

ملخص:

يتناول المقال مخاطر الوسط الطبي على الوسط العائلي كمصدر للمسؤولية الإدارية للمرفق الاستشفائي.

فالعامل في مؤسسات الصحة يكون معرضا بسبب تنفيذ التزاماته المهنية للإصابة بعدوى الفيروسات والأمراض وهو بهذا الفعل يعرض غيره لمخاطر انتقال العدوى. إنها العائلة، الطفل والزوج بالخصوص من يكون معرضا لمخاطر الإصابة بأضرار جسيمة نتيجة انتقال العدوى إليهما.

ومن خلال هذا المقال سنقدم صورة موجزة لأحد جوانب المشكلة الصحية في الأسرة والبحث في فكرة المسؤولية التي تثيرها هذه الحالة قانونية في غياب الخطأ.

مقدمة:

من الناحية التاريخية، عرفت المسؤولية الإدارية في المادة الإستشفائية تسارعا للحلول المبتكرة، ليس فقط من خلال تبسيط قانون المسؤولية القائمة على الخطأ بما وفره من تسهيل لفائدة الضحايا لكن، من خلال دخول فرضيات جديدة للمسؤولية دون خطأ، القائمة على فكرة المخاطر إلى الميدان الطبي.

لقد وظفت فكرة المخاطر لتأسيس المسؤولية الإدارية بعدة صور. فقد يكون النشاط المولد للضرر لا يشكل بذاته طابع الخطورة لكن، المرفق العام يتحمل النتائج العكسية للنشاط الذي يتم لفائدته. تلك هي الفرضية التي ابتكرها القضاء الإداري لجبر الأضرار التي تصيب أعوان المرفق في إطار الخدمة قبل تأسيس المشرع لاحقا لنظام التعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية(1).

لكن في فرضية أخرى فإن عون المرفق الاستشفائي بمناسبة وظيفته يكون عرضة للعدوى الفيروسية وهذا الفعل يشكل بذاته مخاطر خاصة بالنسبة لغيره، وبالتحديد فإن الضحية هي الجنين بالنسبة للأم الحامل والزوج بالنسبة للزوج الآخر.

في هذه الوضعية فإن كلا من الطفل المولود أم تعمل في ميدان الصحة العامة بعيب خلقي والزوج الذي انتقلت له العدوى ليس من أعوان المرفق، وبالنتيجة لا يستفيد كلا منهما من الحماية القانونية التي يوفرها قانون التعويض عن حوادث العمل الذي يضمن التعويض.

هذه الحالة القانونية استتارت الإجهاد القضائي للتأسيس لفرضية مسؤولية المرفق الاستشفائي عن فعل تعريض الجنين لمخاطر نقل العدوى قبل تمديدتها للزوج. ويتعلق الأمر بوضعية خطيرة *dangereuse situation*. ففي مقابل عمل المرفق واستمراره وتحقيقه للغاية التي وجد من أجلها يتحمل مسؤولية تعويض الغير الذي يتعرض للمخاطر بوجوده في وضعية أو مركز خطير بالنسبة لنشاط المرفق (2).

وعليه سنتناول الموضوع في ثلاثة عناصر .

أولا : الابتكار القضائي لمخاطر النشاط الاستشفائي على الجنين

ثانيا : النتائج المستخلصة

ثالثا : تعميم الحل القضائي

أولاً: الابتكار القضائي لمخاطر النشاط الاستشفائي على الجنين: يشكل الوسط الطبي الذي تعمل فيه الأم مخاطر على عائلتها. فهي معرضة لخطر حمل العدوى، وتلك هي الفكرة التي تنطلق منها فرضية المسؤولية دون خطأ بالنسبة للطفل الذي يولد بعيب خلقي بسبب مرض معد انتقل إلى أمه في الوسط الطبي أثناء فترة الحمل به. ومن أجل استيعاب الفكرة سنراجع المعطيات التي استنثرت الاجتهاد القضائي الفرنسي الذي كان وراء ميلاد هذه الفرضية للمسؤولية ثم نستخلص النتائج.

وقائع القضية باختصار ترجع إلى إصابة سيدة حامل كانت تعمل بمصلحة الأمراض المعدية بأحد المستشفيات بمرض الحصبة المعدي Rubéole، الذي وإن كان لا يشكل بذاته مرضاً غير خطير بالنسبة للأم، فأثاره بالنسبة لجنينها جد خطيرة وقد يؤدي انتقال العدوى إلى تداعيات مأساوية قد تتسبب في ميلاد الطفل بتشوه خلقي يصعب شفاؤه. وإثر وضعها لطفلها ظهرت عليه تشوهات خلقية جسيمة. فرفعت الأم دعوى قضائية ضد المستشفى أمام المحكمة الإدارية لباريس مطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق بها بسبب حملها للعدوى في الوسط الطبي الذي تعمل فيه والتعويض عن التشوهات الخلقية التي ظهرت على طفلها.

كانت المعطيات القانونية تفيد بأن تشريع حوادث العمل والأمراض المهنية لا يفتح باب الاستفادة للطفل الذي يصاب بضرر نتيجة انتقال العدوى إليه من أمه من أجل الحصول على تعويض على الرغم من أن الضرر اللاحق به مرتبط بنشاط المرفق العام. كما أنه ليس في المركز القانوني للمنتفع من خدمات المرفق الاستشفائي ما يستبعد حينه إمكانية تتبع مسؤولية المستشفى في نطاق الخطأ عن سوء الخدمة الطبية. أما بالنسبة للأم فإن عدوى الحصبة تعتبر من الأمراض المهنية التي يغطيها نظام التعويض التشريعي عن حوادث العمل.

أمام هذه المعطيات قدرت المحكمة الإدارية لباريس بأن الضرر الذي أصاب الأم نتيجة عدوى الحصبة يخضع لنظام التعويض عن حوادث العمل، كون الحصبة من الأمراض المهنية. وبالتالي لا مجال لقبول دعوى المسؤولية لمصلحتها.

وبخصوص الطفل، فإن الضرر الذي أصابه له علاقة سببية مع نشاط المرفق الاستشفائي، وتحديدًا مصلحة الأمراض المعدية، وبالنتيجة يتعين النظر إلى الطفل على أنه في المركز القانوني للغير بالنسبة للمرفق العام، وبأن مصلحة الأمراض المعدية تشكل

مخاطر استثنائية بالنسبة للغير الذي يوجد في وضعية المعرض لانتقال العدوى. ومن ثم، فإنه ومع غياب الخطأ في جانب الأم قدرت المحكمة مسؤولية المستشفى تجاه الطفل المضروب على الرغم من عدم ثبوت أي خطأ في جانب إدارة المستشفى. وعليه، يكون التدخل القضائي أقر المسؤولية الإدارية للمستشفى دون خطأ لمصلحة الطفل على أساس فكرة المخاطر (3) .

ثانيا: النتائج المستخلصة: هذا الحل يكشف من جديد السياسة القضائية للقاضي الإداري التي تصب في مصلحة الضحية وتكمن تحديدا في الأساس القانوني الذي اختارته المحكمة الإدارية من أجل تشغيل مسؤولية المرفق العام دون خطأ. فالركون لفكرة الخطأ ما كان يسمح بالاستجابة لدعوى التعويض لمصلحة الطفل المضروب لانتفاء الخطأ سواء من جانب الأم أو في ظروف تنفيذ خدمة المرفق.

العمل المنطقي الذي قامت به المحكمة كان يرمي لاستجماع شروط المسؤولية الإدارية دون خطأ في معطيات الدعوى. بحثت بداية في وجود علاقة بين الضرر اللاحق بالطفل والمرفق العام مقدرة وجود رابطة سببية بين الضرر الخلفي الذي ظهر عليه وعدوى الحصبة التي أصابت أمه بمناسبة عملها في المستشفى بمصلحة الأمراض المعدية، وأدى ذلك الاستدلال إلى استخلاص نتيجة هي أن الضرر الذي أصاب الطفل في علاقة سببية مع نشاط المرفق الاستشفائي، وبذلك كشفت الشرط الأول لتشغيل المسؤولية دون خطأ.

وانتقلت المحكمة للبحث في المركز القانوني للطفل الضحية، إن كان سيسمح له بالاستفادة من نظام المسؤولية دون خطأ. وقد كلفت المحكمة وضعية الطفل بالنسبة للمرفق العام واعتبرته من الغير وبذلك كشفت الشرط الثاني. واعتبرت المحكمة بأن نشاط المرفق الاستشفائي يمثل مخاطر استثنائية بالنسبة للغير الذي يكون معرضا لانتقال العدوى، وهذا يكشف بحثها في الفعل الذي يكون مصدرا للمسؤولية دون خطأ.

كما وقفت المحكمة عن الشرط المتعلق بالطبيعة الخاصة وغير العادية للضرر القابل للتعويض في نظام المسؤولية دون خطأ بالنظر للضرر الجسيم الذي أصاب الطفل المولود وهو التشوه الخلقي الذي يصعب شفاؤه.

هذا التحليل يوضح بأن المحكمة استجمعت شروط تشغيل المسؤولية دون خطأ وهي فكرة المخاطر الخاصة (4) بالنشاط مصدر الضرر وصفة الغير في الضحية

وعلاقة السببية بين الضرر وذلك النشاط، وانتهت من خلال تقديم تلك العناصر إلى تشغيل مسؤولية المستشفى دون خطأ.

وتم تكريس هذا الحل باجتهاد مجلس الدولة (CE Ass.6 nov 1968, Dame Saulze) الذي اعتمد في قضية مماثلة فكرة المخاطر الاستثنائية أساساً لتقرير المسؤولية (5).

ثالثاً: تعميم الحل القضائي: الابتكار القضائي للمسؤولية عن مخاطر النشاط الاستشفائي على الجنين سيعد نتائجها على الوسط العائلي. هذه الفرضية للمسؤولية امتدت إلى طرف آخر في العائلة هو الزوج. من هنا يكون التساؤل مشروعاً حول إمكانية تعميم الحل القضائي الذي ابتكره القضاء الإداري بالنسبة للغير ليشمل جميع حالات العدوى التي تصيب الغير ويكون مصدرها الوسط الطبي.

وتتعلق وقائع القضية بمرضة بقسم الأمراض النفسية بأحد المستشفيات كانت تحاول أخذ عينة من دم أحد المرضى غير المعروف بإصابته بفيروس فقد المناعة البشرية المكتسبة. حيث تعتمد المريض سكب أنبوب الدم على يد الممرضة التي بها خدوش. وعندما اكتشفت الممرضة ثبوت إصابة المريض بالفيروس سارعت إلى إجراء كشوف الإصابة، فتبين إصابتها به، وإصابة زوجها أيضاً بفعل استمرار مباشرة العلاقة معها. فرفعت دعوى مسؤولية أمام المحكمة الإدارية لباريس التي رفضت تعويض الزوجة وفق الاجتهاد المستقر حينه على أساس أحقيتها في التعويض وفق النصوص التشريعية لحوادث العمل.

أما بالنسبة للزوج، فقد انطلقت المحكمة من تحديد مركزه القانوني. حيث اعتبرت بأن تعرض زوجته الممرضة باستمرار لخطر الإصابة بالعدوى أثناء ممارستها لعملها، يمثل بذاته بالنسبة إليه مخاطر خاصة وغير عادية، تؤدي إلى انعقاد مسؤولية الشخص العام الذي تتبعه الزوجة، حينما ينتقل إليه المرض خصوصاً بسبب الاتصال الجنسي بينهما.

كما بينت المحكمة بأن الضرر اللاحق بالزوج والمتمثل في الإصابة بالفيروس سببه إصابة الزوجة أثناء العمل الذي تمارسه. أي أن مرده المباشر والأكيد نشاط المرفق الطبي وليس الاتصال الجنسي في حد ذاته ولا خطأ الزوجة. وبالتالي أثبتت المحكمة شروط تقرير مسؤولية المرفق العام دون خطأ وهي انطواء نشاط المرفق العام المدعى

بتوليده للضرر على فكرة المخاطر، وجود ذلك الضرر في علاقة سببية معه وجسامة الضرر الذي أصاب الضحية المعتبرة من الغير (6).

وبهذا الحل يكون القضاء الإداري الفرنسي قد وسع الحماية القانونية لفئة جديدة من الغير بمفهوم جديد وفتح الباب أمام فرضيات مستحدثة للمسؤولية دون خطأ على أساس المخاطر، يمكن وصفها بمخاطر الوسط الطبي على الوسط العائلي.

خاتمة:

يمكن القول بأن العامل في الوسط الطبي يكون معرضا بسبب التزاماته المهنية إلى مخاطر دائمة للإصابة بعدوى الأمراض بشكل خاص، وهو ما يستدعي بالنتيجة تعريض غيره في ذات الوقت إلى تلك المخاطر وهو بالخصوص الجنين بالنسبة للأم الحامل والزوج بالنسبة لزوجها، وهو ما يفتح في حالة وقوع ضرر جسيم باب المسؤولية دون خطأ.

وعليه، نكون أمام حالة قانونية عامة لها شروط محددة يمكن أن يستفيد منها جميع أفراد عائلة العامل في المرفق الاستشفائي الذي يصاب بسبب تنفيذ التزاماته المهنية بداء معدي وينقله لأفراد العائلة وتظهر الإصابة بأضرار جسيمة. من هنا يأتي الاجتهاد القضائي في غياب الحل التشريعي ليوفر الحماية القانونية لهذه الفئة الخاصة من الضحايا.

الهوامش:

(1) (CE.21 juin 1895, Cames)

(2) Giles Darcy.**la Responsabilité de l'Administration**. Paris: Dalloz.1996. pp105.106.

Jean Pierre Dubois.**la Responsabilité Administrative**. Alger: Casbah E.1998.pp 78.79.

Marceau Long et autres.**les grands arrêts de la jurisprudence administrative**. 13 Ed .Paris :Dalloz.2001.p 222.

أيضا: محمد فؤاد عبد الباسط. تراجع فكرة الخطأ أساسا لمسؤولية المرفق الطبي العام.الاسكندرية: منشأة المعارف.2003. ص. 92.

(3) « Cons.que si aucune faute ne peut être relevée et n'est même alléguée à l'encontre de l'administration hospitalier touchant aux conditions dans lesquelles la dame..a été atteinte de la rubéole et si, par ailleurs, le préjudice résultant de cette maladie pour ladite dame..ne peut donner lieu au profit de celle-ci qu'aux prestations forfaitaires....le préjudice subi par le jeune..présente un lien de cause à effet avec le fonctionnement du service public hospitalier, ... à l'égard duquel cet enfant doit être regardé comme un tiers cons.que ce service comporte un risque exceptionnel pour les tiers qui se trouvent exposés à la contagion, le préjudice subi par le jeune ..est de nature à engager la responsabilité..., en l'absence de faute pouvant être imputée à la dame » (TA de Paris. 19 oct 1965, Sieur Laynet) Rec.1965. pp 783.784.

(4) هناك من اعتبر بأن المحكمة ربما اعتمدت أساسا مزدوجا لتشغيل مسؤولية المستشفى، المخاطر والإخلال بالمساواة أمام الأعباء العامة لأن المحكمة أشارت إلى الضرر يتجاوز عتبة ما يمكن تحمله من قبل الأفراد مقابل وجود المرفق.

أحمد محمد صبحي اغير.المسؤولية الإدارية عن أضرار المرافق العامة الطبية. رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس. مصر. 2005. ص 410.

والبعض رأى بان الخطر الاستثنائي الذي فرضه المرفق على الغير هو أساس المسؤولية لأن فكرة المساواة أمام الأعباء العامة لا تصلح لتبرير المسؤولية في هذه الحالة لأن الطفل لم تفرض عليه أية أعباء ولم يكن أية فائدة من نشاط المرفق.

حمدي على عمر. المسؤولية دون خطأ للمرافق الطبية العامة. القاهرة: دار النهضة العربية.1995. ص 191.

(5) تتلخص وقائع القضية في إصابة معلمة بالحصبة بسبب انتشار الوباء في مؤسسة تعليمية تعمل بها، ونقلها إلى جنينها خلال فترة الحمل به لتضعه مصابا بعاة جسيمة . فقدر مجلس الدولة بأن ظروف نشاط المرفق في حالة انتشار وباء الحصبة، يعرض المعلمة الحامل بشكل دائم لخطر الإصابة بالعدوى، وذلك يشكل بالنسبة لطفلها الذي ستضعه مخاطر خاصة وغير عادية، عند الإصابة بأضرار جسيمة، وبطبيعتها تؤدي إلى تشغيل مسؤولية الدولة.

« dans le cas d'épidémie de rubéole, le fait, pour une institutrice en état de grossesse, d'être exposée en permanence aux dangers de la contagion comporte pour l'enfant à naître un risque spécial et anormal qui, lorsqu'il entraîne des dommages grave pour la victime, est de nature à engager, au profit de celle-ci, la responsabilité de l'Etat » (CE Ass.6 nov 1968, Dame Saulze) Rec.1968.p550.

Marceau Long et autres.**les grands arrêts de la jurisprudence administrative.** Op.cit.p 222.

(6) « le fait pour une infirmière d'être exposée en permanence aux dangers de la contagion comporte pour son mari, lorsque la maladie contagieuse se transmet notamment à l'occasion de relations sexuelles, un risque spécial et anormal » (TA de Paris.20 déc 1990, Ep. B)

René Chapus. **droit administratif général.** T1.15 E. Paris : Montchrestien.2001. p 1346.